PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Tahrir**
DATE:	**21-March-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Did the Petroleum Sector Benefit from the Economic Summit?**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**Competitors News**
REPORTER:	**Staff Report**

هل استفاد قطاع البترول من المؤتمر الاقتصادى؟

الوزير: منح 56 تصريحًا لاستخراجات جديدة باستثمارات 13 مليار دولار

جاء المؤتمر الاقتصادى الذى شهدته مصر خلال الأيام القليلة الماضية ليعيد الأمل فى قطاع من أهم القطاعات الحيوية والمهمة فى الدولة وهو قطاع البترول، فقد ظل القطاع يعانى لفترات طويلة بسبب عدم ضخ استثمارات جديدة وتوقف الشركاء عن ضخ استثمارات بسبب المديونية، إلا أن المؤتمر شهد توقيع عدد من الاتفاقيات المهمة مع كبرى الشركات العالمية العاملة فى مجال البترول والثروة المعدنية، منها ما هو فى مجال الغاز والزيت الخام، ومنها ما هو فى صناعة البتروكيماويات، ومنها تطوير مشروع فوسفات أبو طرطور.

لقد أعلنت الحكومة عن التوقيع على عدد من الاتفاقيات، منها واحدة مع البنك الإسلامى للتنمية بقيمة ٤ مليارات دولار مع المنظمة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة من خلال توفير الموارد اللازمة لاستيراد المنتجات البترولية المختلفة، واتفاق آخر بقرض من البنك الإسلامى للتنمية بقيمة ١٩٨ مليون دولار لمشروع تطوير معمل أسيوط للتكرير، بالإضافة إلى اتفاقية تسهيلات ائتمانية من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ٧٠ مليون يورو لمشروع توصيل الغاز الطبيعى للمنازل.

وكذلك إعلان شركة «بريتش بتروليم» البريطانية، عن ضخ ١٢ مليار دولار كاستثمارات جديدة فى مجال البحث والاستكشاف والتنقيب، وإعلان شركة «BG» عن ضخ استثمارات جديدة تصل إلى ١٫٥ مليار دولار خلال الفترة القادمة. كما تضمنت الاتفاقيات توقيع مذكرة تفاهم مع شركة «إينى» الإيطالية لتنمية حقول الغاز فى الدلتا والبحر الأبيض المتوسط، حيث أعلنت الشركة عن ضخ استثمارات جديدة تصل إلى ٥ مليارات دولار، هذا بالإضافة إلى اتفاق مشترك بين الشركة المصرية العامة للبترول والكويت للطاقة للمنطقة التاسعة بالعراق، واتفاقية تعاون مع شركة «ليمتد» لتحمل نسبة ٢٦٪ من تكلفة مشروع بناء شركة «التحرير للبتروكيماويات» والذى تبلغ تكلفته الإجمالية ٧٫٣ مليار دولار. ويهدف المشروع إلى بناء أكبر قاعدة تكسير نفط

كلمة محلب فى أثناء المؤتمر الاقتصادى

فى إفريقيا لخدمة الطلب العالمى.

وزير البترول المهندس شريف إسماعيل، أكد خلال المؤتمر أن القطاع يعمل منذ فترة للنهوض بالقطاع من خلال عدة محاور، منها أنه تم منح ٥٦ تصريحًا للقيام بعمليات استخراجية جديدة باستثمارات تقدر بما لا يقل عن ١٣ مليار دولار. كما تم الإسراع فى وتيرة استغلال موارد النفط والغاز عن طريق استثمارات بقيمة ٢٣ مليار دولار فى مشروعات قائمة وأخرى مستقبلية خلال السنوات الخمس القادمة. وأخيرًا قمنا بتأمين عقود جديدة لاستيراد الغاز الطبيعى لسد الفجوة بين العرض والطلب.

وقال إن الرؤية المصرية تعتمد فى مجال الطاقة على ثلاث ركائز: الأمن، والاستدامة، والحوكمة. أولاً: لتلبية الاحتياجات الأمنية للبلاد، تعمل الحكومة المصرية على تنويع مصادر الطاقة من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة. ثانيًا: من أجل تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية، تعمل مختلف المؤسسات التى تعمل فى قطاع الطاقة على تحقيق الاكتفاء الذاتى من الناحية المالية مع تقديم حوافز استثمارية لتشجيع القطاع الخاص. ثالثًا: من أجل تحقيق أفضل نظم الحوكمة، ستتبع الحكومة أساسًا قويًا لإطار مؤسسى يوفر المناخ الملائم لتحفيز الاستثمار ويتميز بالشفافية والوضوح، خصوصًا فى ما يتعلق بدور كل من القطاعين العام والخاص وكيفية التكامل فى ما بينهما، مما يسمح بالمراقبة والمحاسبة على الأداء.

إسماعيل أضاف أنه من أجل تحقيق الأهداف السابق ذكرها، سيتم اتخاذ إجراءات عدة أساسية، من ضمنها: وضع خطة شاملة لتوسعة وتطوير معامل التكرير فى السويس وأسيوط والقاهرة والإسكندرية، وتطوير عملية نقل وتوزيع البنية التحتية باستثمارات بقيمة ١٠ مليارات دولار، ومراجعة نماذج المشاريع المشتركة وآليات تسعير الغاز فى الاتفاقيات، وتأسيس نظام مستقل لتنظيم مجال الغاز، وتحسين الكفاءة الإدارية والمؤسسية للشركة المصرية العامة للبترول، والإلغاء التدريجى لدعم الطاقة.

كما أعلن الوزير عن جولات جديدة من المناقصات الخاصة بالذهب ومعادن أخرى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، وإعداد خطة رئيسية لتنمية مناطق التعدين، من ضمنها منطقة المثلث الذهبى، وتعظيم القيمة المضافة المحلية فى هذا القطاع والقدرة التصديرية للمعادن المعالجة، وذلك عن طريق تطوير البنية التحتية اللازمة لهذا، وبخاصة الربط مع ميناء سفاجا الصناعى.